نظام رقم (17) لسنة 2025 - نظام معدل لنظام رسوم رخص الكهرباء لسنة 2025

ورقة موقف

تُركِّز رؤية التحديث الاقتصادي للأردن (2023-2033) على تطوير قطاع الطاقة باعتباره قِطاعًا مُمَكِّنًا لجميع الأنشطة الاقتصادية ولتعزيز تنافسيتها ولتحقيق التنمية المستدامة. وكما هو معلوم أن مخرجات الرؤية تسعى إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتحديث البنية التحتية الكهربائية، ولكهربة القطاعات الحيوية ولاسيما النقل وضخ المياه. كما تهدف إلى دعم الابتكار في تقنيات إدارة وتوزيع الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة القدرات التشغيلية لمواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء، مع تطوير أنظمة تخزين الطاقة وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

لقد شهدنا العديد من التغييرات والتعديلات في القوانين والأنظمة والسياسات بعد توقيع الاتفاقيات وتنفيذ العقود. ومنها تعديلات قوانين الطاقة المتجددة، وتعديلات ضريبة المساهمة الوطنية، وتعديلات التخليص للمركبات الكهربائية (حيث قامت الحكومة الحالية مشكورة باستدراك الموقف وصوبت وضع المركبات الكهربائية من خلال التدرج بالضريبة المستوفاة على عدد من السنوات) إلى جانب المحاولات المستمرة لإعادة فتح اتفاقيات الطاقة، والتعليمات الصادرة بموجب نظام رقم (58) لسنة 2024 - نظام تنظيم ربط منشآت مصادر الطاقة المتجددة على النظام الكهربائي وإعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة، والتي تفرض رسومًا باهظة على تركيب منشآت الطاقة المتجددة على معظم القطاعات الاقتصادية. وآخرها تعديل رسوم رخص الكهرباء وحسب ما جاء في نظام رقم (17) لسنة 2025، سواء للطاقة المتجددة أو التقليدية، ودون أي مراعاة لحجم الاستطاعة التوليدية للمنشأة، سواء كانت محطة تقليدية أو رياح، مما أدى إلى زيادة الرسوم لتتجاوز 7 إلى 8 أضعاف الرسوم السابقة؛ الأمر الذي يعكس سلبًا على المستثمرين الحاليين وعلى المناخ الاستثماري في الأردن بشكل عام.

ان هذه المنهجية المستمرة في تعديلات القوانين وتشريعاتها وانظمتها تتعارض مع الرؤية الاقتصادية التي تعتمد على استقرار التشريعات والأنظمة، كما أنها تخلق حالة من عدم الاستقرار بين المستثمرين الحاليين والمحتملين للاستثمار في المشاريع، والتي تبنى جدواها الاقتصادية على اسس ثبات القوانين والأنظمة في حينه، مما يُضعف قدرة الشركات على بناء نماذج مالية مستدامة وطويلة المدى، وتعكس صورة سلبية عن البيئة الاستثمارية في القطاع الى حد العزوف عنه من الشركات العالمية قبل الشركات المحلية، وبالتالي اضاعة الفرصة لنقل التكنلوجيا الحديثة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص العمل والتي الأردن بأمس الحاجة لها في وضعنا الراهن. وحتى التعديلات البسيطة قد تؤدي إلى تردد الأطراف المعنية، مما يضعف الثقة، ويُعيق التوسع ويحد من النمو في القطاع، وبالتالي يؤثر سلبًا على الاقتصاد الأردني.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التأخير في سداد الدفعات المستحقة للشركات، من قبل شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO)، إلى جانب الطلب المستمر بفتح الاتفاقيات لإعادة التفاوض على الأسعار، يؤدي إلى تعقيدات تشمل، على سبيل المثال، القروض البنكية والالتزامات الداخلية للشركات، مما ينعكس سلبًا على نماذج أعمالها بالكامل وخفض ثقة المستثمر بقدرة الدولة للإيفاء بالتزاماتها حسب العقد الموقع، وعزوفه عن الاستثمارات الجديدة.

أما بالنسبة لهذا التغيير الأخير، وحرصًا على تحقيق العدالة وتعزيز التنمية المستدامة، تود جمعية إدامة للطاقة والمياه والبيئة واعضائها توضيح موقفها من **نظام رقم (17) لسنة 2025 - نظام معدل لنظام رسوم رخص الكهرباء لسنة 2025**.

ان هذا التعديل لا ينسجم مع الرؤية الاقتصادية للأردن وسيسبب تحديات كبيرة لرؤية الأردن المستقبلية في مجال التكنولوجيا والطاقة والتي تهدف إلى أن يصبح الأردن رائدًا في الاستدامة والابتكار.

حيث إن هذا التعديل يفرض عبئًا ماليًا جديدا على منتجي الطاقة لم يكن مخطط له عند توقيع الاتفاقيات، مما يرفع العبء المالي على الشركة المطورة ويحد من قدرتها على سداد التزاماتها مع الممولين ويحد من الاستثمار في القطاع حيث تصبح الحاجة إلى الحلول المستدامة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. علمًا بأن هذه الزيادة في الرسوم تهدد الجهود المبذولة لتطوير ونمو قطاع الطاقة في الأردن.

علاوة على ذلك، فإن الأضرار المالية الناجمة عن هذا التعديل بالنظام تتجاوز بشكل كبير الفوائد المالية التي سوف يتم جمعها من خلال هذا التعديل.

بالإشارة إلى الجدول (1) التالي، يمكن تقدير الفوائد المالية من الرسوم الناتجة عن التعديل بالنظام هذا على النحو التالي:

- **زيادة الرسوم للطاقة المتجددة من الرياح** = 105,000 دينار أردني * 8 شركات = 840,000 دينار أردني.

- **زيادة الرسوم للطاقة المتجددة من الشمس** = 1250 دينار أردني * 1505 ميغاواط = 1,881,250 دينار أردني.
- **زيادة الرسوم للطاقة التقليدية** = 141,000 دينار أردني * 12 شركة = 1,692,000 دينار أردني.

لإجمالي تقريبي قدره 4,413,250 دينار أردني فقط. تُعتبر هذه الفوائد المالية متواضعة عند مقارنتها بالخسائر المتوقعة في الاستثمارات ومصادر الدخل الأخرى التي يُرجح أن يتحملها القطاع نتيجة هذا التعديل في النظام. كما أن التعديلات المتتالية على الأنظمة والقوانين تُضعف الطمأنينة لدى المستثمر وتهز ثقته بالاستثمار بالأردن.

		الاستطاعة م.و	نوع المحطة	نوع الوقود
محطة توليد شرق عمان / IPP1		370.0	دورة مركبة	غاز / ديزل
محطة توليد القطرانة / IPP2		373.0	دورة مركبة	غاز / ديزل
عمان آسيا لتوليد الكهرباء / IPP3		573.0	توربين غازي	وقود ثقيل / ديزل /غاز
محطة توليد شرق عمان / IPP4		241.0	توربين غازي	وقود ثقيل / ديزل /غاز
شركة السمرا لتوليد الكهرباء	CC1	300.0	دورة مركبة	غاز / ديزل
	CC2	300.0		
	CC3	430.0		
	CC4	211.4		
طاقة الرياح		622.0		طاقة متجددة (رياح)
الطاقة الشمسية	شبكة النقل	992.0		طاقة متجددة (طاقة شمسية)
	شبكة التوزيع*	1,100.0		طاقة متجددة (طاقة شمسية)
محطة توليد الزرقاء		485.0	دورة مركبة	
محطة توليد العطارات		470.0		صخر زيتي
شركة توليد الكهرباء المركزية		363.6		
العقبة الحرارية		360.0	بخاري	غاز / وقود ثقيل
العقبة / مائي		3.6		مائي
رحاب		270.0	دورة مركبة	غاز / ديزل
الريشة		60.0	توربين غازي	غاز/غاز طبيعي
اخرى		9.5		
غاز حيوي		3.5		
مائي / سد الملك طلال		6.0		
إجمالي الاستطاعة		7,171		
تقديري *				

الجدول (1) **المصدر:** https://www.nepco.com.jo/Stats.aspx

كما أنها تُضيف تعقيدات غير ضرورية إلى برنامج الائتمان الكربوني، مما يقلل من استفادة الأردن من الفرص التي يقدمها هذا البرنامج لدعم التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم هذه التعقيدات في تقليل فرص الحصول على التمويل والمنح الدولية التي تتماشى مع رؤية الأردن الوطنية، مما يؤثر سلبًا على تنفيذ المبادرات التنموية المستدامة.

ومع التقدم الكبير في مجالات الذكاء الاصطناعي، فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة بشكل كبير، وخاصة الطاقة النظيفة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تتطلب مراكز البيانات طاقة تزيد بما يصل إلى عشرة أضعاف مستوياتها الحالية لتلبية احتياجات تطور الذكاء الاصطناعي—بما في ذلك الطاقة اللازمة لقوة المعالجة والتحكم في المناخ ضمن المركز. ومن خلال التماشي مع رؤيتنا الوطنية لأن نصبح قادة في التكنولوجيا والطاقة المتجددة، يمتلك الأردن فرصة فريدة للاستفادة من هذا الطلب الإقليمي المتزايد للطاقة ووضع نفسه كمزود رئيسي لحلول الطاقة المستدامة لدعم هذا التحول.

ان الآثار السلبية لهذا التعديل بالنظام والتعديلات المتتالية على الأنظمة والقوانين تفوق بشكل كبير الفوائد المكتسبة منها ولذلك نحن نحث الأطراف المعنية على مراجعة هذا التعديل للنظام والتعديلات السابقة لتجنب التأثيرات السلبية التي قد تلحق بقطاع الطاقة وباقتصاد بلدنا الأردن العزيز.

وأخيرًا، واستنادًا إلى قول جلالة الملك عبد الله الثاني: **"النمو الاقتصادي يعتمد على شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية"**، فإنه من المهم أن يتعاون القطاعان العام والخاص في قطاع الطاقة، وأن يتم إشراك القطاع الخاص في التشريعات القانونية والتغييرات للأنظمة لتعكس شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.